

ضمانات ممارسة الحقوق والحريات في
دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥

م.م. علا عبد العزيز المدني



Rights of the Republic of Iraq for 2005

Abstract

To regulate the rights and freedoms issued enactment of the legislature is the best guarantee of respect for these rights and freedoms is not right, no freedom without law enables individuals to exercise, and protects it from attack governing authority or individuals themselves, for Parliament to intervene legislatively to regulate public rights and freedoms without leaving to other public authorities.

Except that the transfer of the organization of public rights and freedoms to the legislative power is not enough on its own to guarantee them but needs to decide the constitution of individuals and means to ensure claim and defend it before an independent judicial body fair, able to repeal laws and regulations in violation of the Constitution and violated the rights and freedoms.

Exercise of the rights and guarantees public freedoms revolves around two axes two important presence organize legislative created by and provide for the exercise, and

نبذة عن الباحث :
مدرس القانون العام –
القانون الدستوري
المساعد .
تدريسية في التربية
للبنات – جامعة الكوفة .

judicial oversight enables individuals to repeal laws and regulations in violation of the constitution

ملخص

أن تنظيم الحقوق والحريات بتشريع صادر من السلطة التشريعية يعد خير الضمانات التي تكفل احترام هذه الحقوق والحريات فلا حق ولا حرية بدون قانون يمكن الأفراد من ممارستها . وجميعها من اعتداء السلطة الحاكمة أو الأفراد أنفسهم . فعلى البرلمان أن يتدخل تشريعياً لتنظيم الحقوق والحريات العامة دون أن يترك ذلك لغيره من السلطات العامة .

إلا إن أحالة تنظيم الحقوق والحريات العامة الى السلطة التشريعية لا يكفي لوحده لكفالتها وضمن ممارستها. وإنما يلزم أن يقرر الدستور للأفراد وسائل تضمن المطالبة بها والدفاع عنها أمام جهة قضائية مستقلة نزيهة . قادرة على إلغاء القوانين والأنظمة المخالفة للدستور والمنتهكة للحقوق والحريات.

وتأسيساً على ذلك فإن ضمانات ممارسة الحقوق والحريات العامة تدور حول محورين هامين هما وجود تنظيم تشريعي يخرجها من نطاق النصوص الدستورية الى حيز التطبيق العملي ويكفل ممارستها . ورقابة قضائية تمكن الأفراد من إلغاء القوانين والأنظمة المخالفة للدستور

المقدمة

أن تنظيم

أولاً: موضوع البحث:

يمثل الدستور القانون الأعلى والأسمى لكل دولة. فهو القانون الذي يبين نظام الحكم والقواعد المتعلقة بتنظيم السلطات العامة وصلاحياتها والعلاقة فيما بينها. وحقوق الأفراد وحرياتهم. والمبادئ الأساسية الضامنة لها . ويكتفي الدستور بتقرير الحقوق والحريات ولا يتسع لتفصيل جميع أحكام ممارسة الحقوق والحريات العامة وإنما يكون أمر تنظيمها وتحديد ضوابطها محالاً على التشريعات العادية أي القوانين . فبدون القانون تنقلب الحريات الى فوضى فيستأثر البعض بها ويحرم منها البعض الآخر مما يؤدي الى عدم استقرار المجتمع . وعلى السلطة التشريعية أن تلتزم بضوابط معينة تهدي بها عند إصدارها للقوانين المنظمة لهذه الحقوق أذ يجب أن يكون القانون محققاً لغاية الدستور فيكون الهدف منه تحقيق المصلحة العامة وفي الوقت نفسه ضامن وحامي للحقوق والحريات العامة . من دون أن يترك أمر تنظيمها للسلطة التنفيذية لحماية الحقوق والحريات من تعسف هذه السلطة حتى لا ينتهي بها الأمر الى إهدارها . إلا أنه غالباً ما يترك أمر تنظيمها للسلطة التنفيذية من قبل الدستور او السلطة التشريعية عندما تترك في تشريعاتها مجالاً لتدخل السلطة التنفيذية مما يؤدي الى المساس بجوهر الحقوق والحريات العامة . وتأسيساً على ذلك لا يجوز لأية سلطة أن تقوم بأي تصرف مخالف للدستور . فإذا قامت إحدى السلطات بالانتقاص أو انتهاك الحقوق والحريات العامة عن

طريق تشريع قوانين أو أنظمة أو إصدار قرارات غير دستورية أو العمل بها . فأن النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات تفقد جوهرها . الأمر الذي يستلزم أن توجد وسائل تضمن احترام هذه السلطات للقواعد الدستورية السامية تتمثل بوجود هيئة قضائية خاصص القانون أو النظام غير الدستوري وتقوم بإلغائه وتنصف كل متضرر منه وهذه الهيئة هي المحكمة الاتحادية العليا التي نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على قيامها وبين كيفية تشكيلها واختصاصاتها وسمح للأفراد بالطعن أمامها بأي قانون غير دستوري قد اضر بهم وانتهك حقوقهم وحرياتهم.

ثانيا: مشكلة البحث : أن مجرد تأكيد الدستور على الحقوق والحريات والنص عليها لا يعني بأنها محمية ويمكن ممارستها من قبل الأفراد ولا يعني بأنها بعيدة عن تدخل السلطة التنفيذية . خاصة بعد تزايد دور السلطة التنفيذية في الوقت الحاضر وفي جميع المجالات واتصالها المستمر بالمواطنين ومراكزهم القانونية . وهذا يزيد احتمال وقوع اعتداء وتجاوز على الحقوق والحريات الأساسية وبالتالي إهدارها . الأمر الذي يستوجب من المشرع الدستوري أن يوفر ضمانات تكفل احترام الحقوق والحريات وحمايتها من أي اعتداء أو انتقاص أو إهدار.

ثالثا: أهمية البحث : أن كفالة الحقوق والحريات هي أهم وأسمى غايات الدستور في مواجهة سلطات الدولة . بحيث يجب أن تتركز مهمة الدستور على المحافظة عليها وحمايتها ويتحقق ذلك بوسيلتين هامتين أولها التشريع أي ضرورة تنظيم الحقوق والحريات بقوانين صادرة من البرلمان المنتخب من الشعب . وثانيهما وجود رقابة قضائية تسهر على ضمان مشروعية أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية . فإذا وجد نظام قانوني وقضائي يكفل الحقوق والحريات العامة عندها تتحقق الحماية اللازمة لها .

من هنا ظهرت أهمية البحث من أجل أن نبين هاتين الضامنتين بشكل واضح ومفصل ومدى قدرتهما في توفير الحماية للحقوق والحريات السامية.

رابعا: منهجية البحث : سنبحث في موضوع ضمانات ممارسة الحقوق والحريات في دستور جمهورية العراق معتمدين على المنهج التحليلي وذلك بدراسة النصوص الدستورية التي عاجلت هذه الضمانات وتحليلها.

خامسا: خطة البحث : لتوضيح موضوع البحث مفصلا سنقسم البحث الى مبحثين تخصص الأول لبيان الضمانات المتعلقة بأصل الحق أو الحرية وتتناول في المبحث الثاني الضمانات التي تتعلق بكفالة ممارسة الحق . لنختتم بأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: الضمانات المتعلقة بأصل الحق أو الحرية

اقر دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ بالحقوق والحريات الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وافرد الباب الثاني لها تحت عنوان الحقوق والحريات. إذ تضمن الفصل الأول من الباب الثاني من الدستور مواد عن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . بينما عني الفصل الثاني من الباب الثاني بالحريات فتضمن مواد

عن الحرية الشخصية والحرية الدينية وحرية الرأي والتعبير. واختتم الدستور الباب الثاني بالمادة (٤٦) وبموجبها لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور أو تخديدها إلا بقانون أو بناءً عليه. على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية.

فالقاعدة العامة أن الحقوق والحريات العامة تكون في صلب الوثيقة الدستورية إلا أن الدستور لا يتسع لتفصيل وتنظيم كل ما يتعلق بممارسة الحقوق والحريات العامة فيكتفي بوضع مبادئها العامة. ثم يأتي التشريع لتنظيم الحقوق والحريات العامة في حدود الإطار الدستوري لتمكين الأفراد من ممارستها. إذ يعد التشريع ضماناً فعالة لحمايتها وكفالة ممارستها. وسنتناول بالبحث المبررات التي تميز التشريع العادي وتجعل منه وسيلة حماية الحقوق والحريات وأسباب تعذر تنظيمها بتشريع فرعي وعلى النحو الآتي :

المطلب الأول

ضرورة تنظيم الحق أو الحرية بتشريع

أن النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات غير قابلة للتطبيق فهي مجرد وعود دستورية. والتشريع هو الأداة التي تمكن الأفراد من ممارستها عملاً فهو يقدم للحق والحرية إمكانية الوجود الواقعي وكفالة ممارستها^(١). لذلك يحيل الدستور تنظيمها الى قانون يصدر من السلطة التشريعية لا يصادر الحقوق والحريات او ينتقص منها او يفرض عليها قيوداً تجعل استخدام الحق أو الحرية شاقاً على الأفراد. فالحقوق والحريات تشكل قيوداً على ممارسة سلطة التشريع^(٢). وقد أصبح انفراد التشريع بتنظيم الحقوق والحريات العامة سمة من سمات النظام الديمقراطي بما يكفل للأفراد ممارسة حقوقهم وحررياتهم. فماذا يعني بالتشريع وما هي مراحل سنه وما المبررات التي تجعله جديراً بالاختصاص بتنظيم الحقوق والحريات هذا ما سنبينه تباعاً وكما يأتي :

الفرع الأول: معنى التشريع وآلية وضعه

أولاً: معنى التشريع

التشريع هو ما تسنه السلطة التشريعية في حدود اختصاصها المبين في الدستور وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها فيه. لتنظيم الروابط في المجتمع^(٣). ويطلق على هذا النوع من التشريع اسم (القانون) بالمعنى الخاص. الذي يقصد به قاعدة أو مجموعة القواعد التي تضعها السلطة التشريعية في وثيقة مدونة. وبذلك فهو يختلف عن اصطلاح (القانون) بالمعنى العام الواسع كمجموع قواعد السلوك الملزمة للأفراد في المجتمع. ويختلف أيضاً عن التشريع الفرعي الذي يطلق عليه اسم النظام أو التعليمات أو القرارات أو اللوائح^(٤)

ثانياً: آلية وضع التشريع

أن مجلس النواب هو صاحب الاختصاص الأصيل بسن القوانين بموجب المادة (١١) من الدستور. وقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا في بعض قراراتها بأن تشريع القوانين وتعديلها لا يتم إلا من قبل البرلمان^(٥).

تمر عملية وضع القوانين بعدة مراحل تتمثل في الاقتراح ثم المناقشة ثم الإقرار ثم يأتي دور رئيس الدولة ليمارس حقه في الاعتراض أو التصديق. وحق الاقتراح ثابت لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب بموجب الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ^(٦). وبذلك جعل الدستور العراقي اقتراح القوانين مكفولا لكل من البرلمان والسلطة التنفيذية ولا يوجد اختلاف بينهما في الاختصاص إلا من حيث المسمى. إذ أن ما يقدمه مجلس النواب أو لجانه المختصة تسمى مقترحات القوانين بينما ما تقدم من السلطة التنفيذية تسمى مشروعات القوانين^(٧).

وتحال مشروعات القوانين المقترحة من الحكومة مباشرة الى لجان المجلس المختصة لدراستها وإبداء الرأي بشأنها قبل القيام بعرضها على المجلس لمناقشتها. بينما تحال مقترحات القوانين المقدمة من أعضاء المجلس الى اللجنة القانونية لدراسته وإبداء الرأي بشأنه أما المقترح المقدم من قبل إحدى لجان المجلس فيطرح أمام اللجنة المختصة التي تقوم بدراسته ثم يعاد الى الرئيس الذي يحيله بدوره الى اللجنة القانونية لدراسته وإبداء الرأي بشأنه ثم يطرح مشروع القانون بعد ذلك على المجلس لمناقشته والتصويت عليه. وبعدها يحال الى رئيس الجمهورية للمصادقة عليه وتعد القوانين الحالية عليه مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها^(٨). وبعد إقرار التشريع والمصادقة عليه يتم إصداره ومن ثم نشره في الجريدة الرسمية حتى يكون معلوما لكافة من السلطات العامة والأفراد.

الفرع الثاني: أسباب اختصاص التشريع بالتنظيم :

أما عن اللجوء الى التشريع لتنظيم الحقوق والحريات فإنه يعود للأسباب الآتية:

١- أن التشريع الصادر عن السلطة التشريعية إنما هو صادر من ممثلي الإرادة العامة وتحت رقابة الرأي العام. فخضوع البرلمان لرقابة الرأي العام تعني مشاركة الشعب في إصدار القانون من خلال الملاحظات التي يبديها والضغط التي يمارسها على نوابه لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع^(٩). ومن المستبعد أن تنصرف هذه الإرادة العامة للأمة الى استبعاد المواطنين الذين عملوا على قيامها. فالبرلمان المنتخب من قبل الشعب بطريقة حرة ونزيهة هو الأقدر على تحقيق المصلحة العامة وضمان الحقوق والحريات العامة في إطار من النظام العام بما يصدره من قوانين^(١٠).

٢- تمر العملية التشريعية بعدة مراحل تتمثل في الاقتراح ثم المناقشة ثم الإقرار وبعد ذلك يتم إصدار التشريع ومن ثم نشره وخلال هذه المراحل التي يمر بها التشريع يمكن للنواب في البرلمان أن يبدي رأيهم أو اعتراضهم على بعض فقرات التشريع وتعديلها ومن خلال هذه المداولات الحقيقة المستنيرة العلنية داخل قبة البرلمان يمكن أن تلقى حقوق الأفراد العامة دفعا جديا فضلا عن أن المداولة والمجادلة داخل البرلمان وأنحاء مناقشة مشروع

القانون تنبه الرأي العام بمدى الايجابيات والسلبيات التي يحملها هذا المشروع^(١١). كما أن نشر القانون يعني علانيته وفي ذلك ضمان وحماية للحقوق والحريات العامة .

٣- يتميز التشريع الذي يوضع من قبل البرلمان بالعمومية فهو ينشئ حالة قانونية عامة مجردة غير شخصية فيطبق على أشخاص وحالات غير معينين بالذات أي انه يطبق على كل الحالات وعلى كل الأشخاص الذين يتوفر فيهم ما اشترطه المشرع^(١٢) فالعمومية تعني أن تصاغ القاعدة القانونية بصيغة التعميم لتطبق على كل من توافرت فيه شروط انطباقها، فهي لا تستهدف في التطبيق شخصا بعينه أو فعلا بذاته . وعندما يتسع حكم القاعدة ليشمل جميع ما تواجهه من فروض وتستوعب في التطبيق مختلف الحالات الفردية فان ذلك يؤدي الى إقامة النظام وحقق الاستقرار والعدل في المجتمع^(١٣) وبذلك فان القانون لا يعمل لمصلحة شخص معين فتحقق المساواة بين المواطنين وتسود الطمأنينة بينهم^(١٤). وبذلك فأن القانون بحكم ثباته وعموميته وتجرده يوفر ضمانات ذات فاعلية . تكفل عدم تجاوز السلطة التنفيذية الحدود المرسومة لها بموجب القانون من اجل حماية الحقوق والحريات^(١٥).

أن التشريع وحده ينطق بالقاعدة القانونية وجميع السلطات في الدولة تلتزم وتحترم ما جاءت به القاعدة القانونية وليس لسلطة أو جهة أن تجبر أحدا على عمل لم ينص القانون على القيام به فالقانون هو الأساس الذي يمكن للمواطن الاستناد إليه للدفاع عن حقوقه وحرياته^(١٦) . وإذا تم تحديد مضمون ومعنى الحقوق والحريات من قبل السلطة التشريعية وتم تعيين شروط ممارستها بشكل واضح في نظام قانوني متكامل فأن ذلك يسمح للأفراد بالاستفادة منها ويمنع تدخل السلطة التنفيذية في مجال الحقوق والحريات وليس بمقدورها إجراء تعديلات على هذا النظام القانوني وتكون مجبرة على تطبيق القواعد العامة الواردة في هذا النظام دون أن تستطيع اللجوء الى أجراءاتها الخاصة^(١٧).

المطلب الثاني

عدم جواز تنظيم الحق او الحرية بتشريع فرعي

بعد أن بينا معنى التشريع والسلطة التي تصدره وكيفية إصداره وما يتمتع به من مميزات توفر للحقوق والحريات الضمان والحماية اللازمة لها . سنتناول في هذا المطلب معنى التشريع الفرعي ونوضح الأسباب التي تؤدي الى عدم إمكانية الاعتراف له بتنظيم الحقوق والحريات العامة وكما يأتي :

الفرع الأول: معنى التشريع الفرعي وآلية وضعه

أولا : معنى التشريع الفرعي : يقصد بالتشريع الفرعي التشريع الذي تسنه السلطة التنفيذية بمقتضى الاختصاص الأصيل المخول لها في الدستور في حالات معينة بهدف تسهيل تنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية أو المحافظة على النظام العام أو تنظيم المرافق العامة^(١٨).

تقوم السلطة التنفيذية بتقديم الخدمات العامة وحماية النظام العام ولكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها هذه تصدر الأنظمة والتعليمات والقرارات ، والتشريع

الفرعي أدنى أنواع التشريع. ولذلك يشترط إلا يكون مخالفا لأحكام التشريع الأساسي (الدستور) وأحكام التشريع العادي. وعلى السلطة التنفيذية عند سن التشريع الفرعي أن تراعي ذلك وان تتقيد بالغرض من هذا التشريع^(١٩).

ثانيا : آلية وضع التشريع الفرعي : تقوم السلطة التنفيذية بسن التشريع الفرعي حتى مع قيام السلطة التشريعية . ولا يعلق اختصاص السلطة التنفيذية على غياب السلطة التشريعية كما في تشريع الضرورة. ولا على تفويض منها كما في تشريع التفويض أو التحويل. لذلك تسمى السلطة التنفيذية وهي تقوم بمهمة سن التشريع الفرعي (بالسلطة التشريعية الفرعية) لكونها تقوم بوظيفة التشريع بصفة ثانوية ومتفرعة عن السلطة التشريعية التي يمارسها البرلمان بصفة أساسية وعند ذلك تخرج السلطة التنفيذية عن وظيفتها الأصلية وهي تنفيذ القانون. فقد منحت السلطة التنفيذية حق التشريع استثناءً بواسطة إصدار الأنظمة^(٢٠).

تصدر عن السلطة التنفيذية العديد من الأنظمة وأهمها الأنظمة التنفيذية وأنظمة المرافق العامة وأنظمة الضبط الإداري ويقصد بالأنظمة التنفيذية. التشريع الذي تضعه السلطة التنفيذية لبيان الجزئيات والتفصيلات اللازمة لتنفيذ القانون الصادر من السلطة التشريعية ذلك أن القانون يقتصر في الغالب. على وضع الأسس والقواعد العامة تاركا التفصيلات والجزئيات للأنظمة التي تضعها السلطة التنفيذية. وهذه السلطة بوصفها المكلفة بتنفيذ القوانين تكون اقدر من غيرها على وضع القواعد التفصيلية اللازمة^(٢١) وقد منحت المادة (٨٠) من الدستور العراقي النافذ مجلس الوزراء صلاحية إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين. وعلى السلطة التنفيذية أن تتقيد بالغرض من سن الأنظمة وهو تسهيل تطبيق القوانين وتنفيذها. ولا يجوز لها أن تتعدى هذا الغرض الى تعديل القوانين أو تعطيلها أو إلغائها^(٢٢).

أما أنظمة المرافق العامة ما تسنه السلطة التنفيذية من تشريع لتنظيم المرافق العامة وتنسيق سير العمل فيها وقد يظهر بصورة تعليمات أو ضوابط أو اعمامات أو بيانات^(٢٣).

أما أنظمة الضبط الإداري تعني ما تضعه السلطة التنفيذية من تشريع للمحافظة على النظام العام (الأمن العام . الصحة العامة . السكينة العامة. الآداب العامة) . ويعد هذا النوع من الأنظمة من اخطر الأنواع لأنها تفرض قيود على الحريات الفردية. ومن أمثلتها لوائح المرور. لوائح مراقبة الأغذية . لوائح المحال الضارة بالصحة^(٢٤).

يلاحظ أن الدستور العراقي النافذ لم يمنح السلطة التنفيذية صراحة صلاحية إصدار أنظمة الضبط الإداري . لكن بطبيعة عمل هذه السلطة فإنها قد تصدر أنظمة تعليمات . قرارات بهدف حماية النظام العام ظاهرا ولتحقيق أهداف أخرى في الحقيقة وبشكل أو بآخر تقييد الحقوق والحريات العامة للمواطنين . والدليل على ذلك ما جاءت به

المادة (٣٨) من الدستور والتي نصت على انه (تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب العامة: أولاً - حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً - حرية الصحافة والطباعة والإعلان والأعلام والنشر. ثالثاً - حرية الاجتماع والتظاهر السلمي . وتنظم بقانون .) وهذا يعني أن السلطة التنفيذية ممكن أن تؤثر على هذه الحريات بحجة حفظ النظام العام والآداب العامة . فضلاً عن أن قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل قد استحدث اختصاص جديد لمجالس المحافظات هو اختصاص التشريع المحلي^(٢٥) وفقاً لنص المادة (٧) منه والذي جاء فيه (يختص مجلس المحافظة بما يلي ثالثاً - إصدار التشريعات المحلية والأنظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الإدارية والمالية بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية) نستنتج من هذا النص أن مجلس المحافظة باعتباره الهيئة التشريعية للمحافظة إصدار تشريعات وأنظمة لإدارة شؤون المحافظة. وهذا يعني أن هنالك جهات أخرى غير مجلس النواب لها أن تصدر تشريعات وبالتالي المساس بالحقوق والحريات الأساسية لذلك ندعو المشرع العراقي الى الالتفات لهذا الموضوع والتعامل معه بالشكل اللازم وذلك بحصر صلاحية التشريع قدر تعلق الأمر بالحقوق والحريات بمجلس النواب حمايتها.

الفرع الثاني: علّة حظر تنظيم الحق أو الحرية بتشريع فرعي

نصت المادة (٤٦) من الدستور على انه (لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناء عليه. على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية) يتبين أن هذه المادة أجازت للسلطتين التشريعية والتنفيذية التدخل لتنظيم الحقوق والحريات. فالمادة أوردت عبارة (بقانون) وهذا يعني ضرورة التزام البرلمان بتنظيمها بشكل كامل بنفسه . كما أوردت عبارة (بناء على قانون) وفي هذه الحالة فأن التزام البرلمان بالتدخل التشريعي يقل فيضع القواعد العامة ويترك التفاصيل للسلطة التنفيذية^(٢٦) . ما يميز ضمناً تفويض السلطة التنفيذية القيام بتنظيم الحقوق والحريات. ومن شأن ذلك أن يهدر الضمان الدستوري للحقوق والحريات وهذا الأمر في غاية الخطورة فلا يجوز تنظيم الحقوق والحريات بتشريع فرعي للأسباب الآتية :

١- التشريع الفرعي تصرف من تصرفات السلطة التنفيذية فهو محضر ويصاغ من قبل أشخاص يعملون باسمها وحسابها . وحتى لو ثبت للإدارة جدوى الحق أو الحرية وعدم التدخل . فأن هذا الاعتبار لا يكفي لحملها على عدم المساس بها إذا كانت عقبة أمامها عند قيامها بوظيفتها . ولن يرضى الموظفون عادة أن تصطدم أعمالهم بعقبات يمكن الإطاحة بها^(٢٧) . فالسلطة التنفيذية هي أكثر السلطات اعتداءً على الحقوق والحريات بحكم وظيفتها الإدارية . فقد تستغل سلطتها في مجال الضبط الإداري لتحقيق مصالح كبار المسؤولين في الدولة بسبب ما تملكه هذه السلطة من وسائل^(٢٨) .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فأن الحرية لا تكون حجر عثرة أمامها وإذا رأت هذه السلطة أن للرأي العام حركة قوية الى جانب الحق أو الحرية فأنها ستقررهما في النصوص التي تصوغها . وهذا يعني انه عند تشريع القانون في البرلمان فأن للرأي العام أن يؤثر بالنصوص القانونية الصادرة منه في شأن قانون معين، وبذلك يكون الرأي العام ذو نفوذ اكبر على نوابه المنتخبين . بينما التشريع الفرعي فإنه يصدر عن السلطة التنفيذية (الإدارة) من قبل موظفين يعملون باسم الدائرة ويتصرفون مستترين بها فلا يكون للرأي العام تأثيراً كالذي له على نوابه^(٢٩).

٢- لا يمر التشريع الفرعي بما يمر به التشريع العادي من إجراءات (اقتراح ، مناقشة ، ومداولة ، تصويت) وهي على قدر من التعقيد ألا أنها تسمح بدراسة مشروع القانون بصورة مستفيضة وفي جو من العلانية . أما التشريع الفرعي يمتاز بسرعة سنه وإصداره وسريته فهو يتم في مكاتب الموظفين أو الوزراء^(٣٠)، مما يؤدي الى اختصار الإجراءات التشريعية كما انه يفوت فرصة إخضاع مشروع القانون لبعض الجهات التي تختص بصياغتها أو إبداء الرأي فيها^(٣١) . وبالتالي يكون احتمال مخالفة التشريع الفرعي لأحكام الدستور أقوى مقارنة بالتشريع العادي لما يتوفر لهذا الأخير من دراسة ومُحَث وتمحيص في جميع مراحل إعدادة هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن الرجوع الى الأعمال التحضيرية للتشريع وذلك بالبحث في المذكرة الإيضاحية للقانون والتي تقدم مع مشروع القانون الى السلطة التشريعية . كذلك تقارير اللجان البرلمانية التي تبين أسس مشروع القانون ومبرراته الواقعية والقانونية والأهداف التي يسعى الى تحقيقها . كما يمكن الاستعانة بمناقشات أعضاء البرلمان والبيانات التي تقدمها الحكومة إزاء مشروع القانون المقترح الأمر الذي لا يتوفر للتشريع الفرعي^(٣٢).

٣- يحق التشريع العادي للأفراد الأمن والمساواة لوجوده المسبق فهو يحدد السلوك الواجب الإتيان ونائج عدم إتيانه ، فضلاً عن عدم تمييزه بين الأفراد وبالتالي فأن ثبات التشريع العادي وعموميته وتجريده يوفر حماية ناجعة لحقوق الأفراد وحررياتهم ضد تحكم الدولة وهذا ما لا يوفره التشريع الفرعي^(٣٣).

المبحث الثاني

الضمانات التي تتعلق بكفالة ممارسة الحق

أن أحالة تنظيم الحقوق والحريات الى السلطة التشريعية لا تكفي وحدها لكفالة الحقوق والحريات وإنما يلزم أن يتقرر للأفراد وسائل للمطالبة بها والدفاع عنها أمام جهة قضائية تتمتع بجميع ضمانات الاستقلال والحياد مهمتها إلغاء القوانين والأنظمة المخالفة للدستور وهذا هو الجزء الفعال الذي يضمن ويحمي الحقوق والحريات العامة ويكفل ممارستها^(٣٤).

لم تكن هنالك أية ضمانات تكفل للمواطنين ممارسة حقوقهم وحررياتهم في العراق قبل عام ٢٠٠٣ إذ ليس لهم المطالبة بحقوقهم أو الطعن بقانون أو قرار صادر من الجهات المسؤولة بحجة عدم مشروعيته ومخالفته للدستور . ولهذا جاء الدستور الجديد لسنة

٢٠٠٥ مبادئ وضمانات لتمكين المواطنين من اقتضاء حقوقهم ومنحهم الدستور مجموعة من الوسائل القانونية التي تمكنهم من استحصال حقوقهم إزاء القوانين والأنظمة غير الدستورية الصادرة من السلطات الاتحادية أو المحلية في مواجهتهم . لذلك سنتطرق في المطلب الأول من هذا المبحث الى كيفية منح الأفراد حق مخاصمة القانون الماس بجوهر الحق أو الحرية والوسائل التي تمكنهم من ذلك ونتناول في المطلب الثاني آلية الطعن بالقانون الماس بالحق أو الحرية .

المطلب الأول

منح الأفراد حق مخاصمة التشريع الماس بجوهر الحق أو الحرية أتاح الدستور العراقي للأفراد الطعن بجميع القوانين والقرارات ولم يخصص أي عمل أو قرار من رقابة القضاء بموجب المادة (١٠٠) منه . كما حرمت المادة (٢) من الدستور العراقي سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في الدستور . واستناداً لذلك فإن تنظيم الحقوق والحريات العامة يكون مقيداً بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور فإذا تم التجاوز عليها من قبل السلطة التشريعية أو التنفيذية وترتب على ذلك أضرار الحق أو الحرية أو الانتقاص منها فإن ذلك يعد عدواناً على الحماية التي حرص الدستور عليها ليعطي حقوق المواطنين وحرياتهم قيمتها الحقيقية^(٣٥) . الأمر الذي يحتم منح الأفراد حق اللجوء الى المحكمة المختصة لجبر الأضرار التي أصابتهم وإلغاء القانون أو النظام المخالف للدستور . ولا يتمكن الأفراد من مخاصمة القانون الماس بالحقوق والحريات إلا بتوفر وسيلتين هما تمكين الأفراد من اللجوء الى القضاء وإنشاء المحكمة الدستورية العليا الدائمة وسنبيئتهما كما يأتي:

الفرع الأول: كفالة حق التقاضي

من المبادئ المسلم بها أن حق التقاضي من الحقوق الطبيعية للإنسان ولا يجوز للقانون المساس به . وبدونه يستحيل على الأفراد أن يأمنوا على حرياتهم أو يردوا الاعتداء الذي قد يقع عليها . فكل شخص يجب أن يتمتع بحق اللجوء الى القضاء كلما اقتضت الحاجة^(٣٦) .

ويعد الحق في التقاضي من الآليات الأساسية اللازمة لضمان الحقوق والحريات فبواسطة هذا الحق يضمن الأفراد ممارسة حقوقهم الأساسية الأخرى من خلال إتاحتهم إمكانية التقاضي أمام القضاء^(٣٧) . وتلتزم الدولة بضمان تسهيل اللجوء الى القضاء بالشكل الذي يؤمن حماية فعالة للمتقاضين^(٣٨) .

وقد أكد الدستور العراقي صراحة على كفالته للقضاء الطبيعي فقد نصت المادة (١٩/ثالثاً) بأن (التقاضي حق مصون ومكفول للجميع) فالأفراد بحاجة الى هذا الحق بشكل كبير بعد زيادة تدخل الدولة في جميع مجالات الحياة .

لقد أحاط الدستور العراقي الحق في التقاضي بما يلزم تحقيقه عملياً من الضمانات التي من شأنها تحقيق الغاية المبتغاة منه وهذا ما تضمنته المادة (١٩) منه التي أقرت بأن حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وبينت

بأن لكل فرد الحق في أن يعامل معاملة عادلة في الإجراءات القضائية والإدارية وأكدت على أن تكون جلسات المحاكم علنية وبينت أن القضاء مستقلاً لا سلطان عليه لغير القانون . ثم جاءت المادة (٨٧) من الدستور لتؤكد بأن السلطة القضائية مستقلة . تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . وتصدر أحكامها وفقاً للقانون . والمادة (٨٨) من الدستور أشارت بشكل صريح أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون . ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة كما أكدت المادة (٩٥) على حظر إنشاء محاكم خاصة أو استثنائية . كما منعت المادة (٩٨) من الدستور الجمع بين الوظيفة القضائية والوظيفة التشريعية أو الوظيفة التنفيذية أو بينها مع أي عمل آخر كما حرمت على القاضي الانتماء إلى أي حزب أو منظمة سياسية أو العمل في أي نشاط سياسي . هذا فضلاً عن أن القضاة غير قابلين للعزل إلا وفق القانون.

فتحرر القضاء من تأثير السلطات الأخرى كالسلطة التنفيذية أو التشريعية أو وسائل الإعلام هو المدخل الذي يتيح لكل فرد التمتع بنتيجة لجوئه للقضاء واستيفاء حقوقه . وحمايته من العدوان الذي وقع عليه فلا يمكن تصور قضاء عادل ونزيه بدون أن يتحرر من أي تأثير . على أن يباشر القضاء محاكم مشكلة تشكيلاً صحيحاً طبقاً للقانون . يترتب على ذلك منع تشكيل المحاكم الخاصة من مباشرة القضاء^(٣٩).

استناداً إلى ذلك فإن الدولة التي لا تكون فيها الحقوق والحريات مكفولة بوجود قضاء ميسر ومستقل لا تعتبر دولة دستورية ضامنة لحقوق الأفراد وحرياتهم^(٤٠) . لذلك فالدستور يسعى إلى جعل اللجوء إلى القضاء ميسراً ويجعل القضاء مستقلاً لكي يضمن للقضاء القيام بدوره في حماية الحقوق والحريات.

الفرع الثاني: إنشاء المحكمة الدستورية الدائمة

ينبغي لضمان حقوق الأفراد وحرياتهم احترام الدستور والقوانين المطبقة في الدولة . فإذا صدر قانون أو قرار غير دستوري يجب على القضاء الامتناع عن تطبيقه أو إلغائه . فالقضاء يكفل احترام حقوق الإنسان من خلال سلطته في مراقبة دستورية القوانين ومشروعية الأنظمة والقرارات^(٤١) . فالسلطة القضائية تكون ضامنة للحقوق والحريات العامة فهي سلطة مستقلة ومحيدة وقادرة على تقرير المشروعية من عدمه فضلاً عن أحكامها التي تسري على الجميع من الأفراد سواء كانوا عاديين أو ساسة وعلى الهيئات العامة في الدولة^(٤٢) وفي حالة عدم وجود رقابة قضائية حقيقية فإن الحقوق والحريات تفقد قيمتها فالرقابة القضائية تنطلق من فكرة حق الأفراد في حماية حقوقهم وحرياتهم المقررة بموجب الدستور^(٤٣).

من هذا المنطلق وبعد عام ٢٠٠٣ أكد قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ على تشكيل محكمة عليا تختص بالرقابة على دستورية القوانين على أن ينظم كل ما يتعلق بها بقانون^(٤٤) . وقد صدر تبعاً لذلك قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ . وبعد ذلك جاء الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥

مخصصا الفرع الثاني من الفصل الثالث منه للمحكمة الدستورية التي اسمها المحكمة الاتحادية العليا وقد بين بشكل صريح في الفقرة (ثانيا) من المادة (٩٢) على أنها هيئة قضائية ، تتكون من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي ، وفقهاء القانون . يحدد عددهم وتنظم طريقة اختيارهم ، وعمل المحكمة بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب ، وبذلك ترك الدستور تحديد عدد أعضاء المحكمة وطريقة اختيارهم وعمل المحكمة الى قانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب وهذا يعد خلل دستوري كونه يفسح المجال للسلطة التشريعية للتأثير على هذه الهيئة القضائية المهمة^(٤٥).

كما أكد الدستور على أن المحكمة الاتحادية هيئة مستقلة ماليا وإداريا في الفقرة (أولا) من المادة (٩٢) ، إذ يخضع قضاة هذه المحكمة لنظام أداري ومالي يوفر لهم الاستقلال ويعملهم بمنأى عن أي تأثير قد يمارس عليهم من قبل إحدى سلطات الدولة . فبموجب المادة (٨) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ يكون رئيس المحكمة مسؤول عن أدارتها وله تحويل بعض من صلاحياته الى أحد أعضاء المحكمة ويعين رئيس المحكمة موظفي المحكمة وينظر في شؤونهم كافة ، وبموجب المادة (٦) من هذا القانون فإن رئيس المحكمة وأعضائها يتقاضون راتب ومخصصات وزير ، ويتقاضون عند تركهم الخدمة راتبا تقاعديا يعادل ٨٠٪ من مجموع ما يتقاضاه كل منهم شهريا قبل انقطاع صلتهم بالوظيفة . لأي سبب كان عدا حالتى العزل بسبب الإدانة عن جريمة مخلة بالشرف أو الفساد أو الاستقالة من دون موافقة مجلس الرئاسة . ويستمر رئيس وأعضاء المحكمة بالخدمة دون تحديد حد أعلى للعمر إلا إذا رغب بترك الوظيفة.

إلا انه عند الرجوع الى قانون المحكمة الاتحادية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ يلاحظ وجود تناقض وتعارض بينه وبين نصوص الدستور النافذ لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتشكيل المحكمة واختصاصاتها . لذلك يعد هذا القانون غير دستوري^(٤٦) استنادا الى ما جاء في الفقرة (ثانيا) من المادة (١٣) من الدستور والتي نصت على انه (لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ، ويعد باطلا كل نص يرد في دساتير الأقاليم أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه) ، لذلك نرى ضرورة سن قانون المحكمة الاتحادية العليا للتخلص من كل الإشكاليات التي نتجت من قانون المحكمة السابق وتشريع قانون جديد وفق أحكام الدستور النافذ ينظم عمل المحكمة .

وقد حدد الدستور اختصاصات المحكمة الاتحادية في المادة (٩٣) والتي نصت على انه (تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي : أولا- الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة ثانيا- تفسير نصوص الدستور ثالثا- الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية ، والقرارات والأنظمة والتعليمات ، والإجراءات الصادرة من السلطة الاتحادية ، ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء ، وذوي الشأن من الأفراد وغيرهم ، حق الطعن المباشر لدى المحكمة ..) يتبين من نص هذه المادة أن الدستور منح الأفراد حق الطعن بالقوانين والأنظمة المخالفة للدستور أمام المحكمة الاتحادية العليا وفق آلية محددة قانونا ، وتجدر الإشارة الى أن المحكمة الاتحادية العليا حكمت بعدم دستورية العديد

من القوانين والأوامر والقرارات وإلغائها لمخالفتها للدستور وتعارضها مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة فيه^(٤٧)
المطلب الثاني : آلية ممارسة الأفراد للحق في مخاصمة التشريع الماس بجوهر الحق او الحرية:

لأجل أن يحقق اللجوء الى القضاء الهدف المنشود منه يجب ان يكون كل فرد على علم بجميع الإجراءات والشروط التي تكفل له الدفاع عن حقوقه وكما نص عليها القانون لكي يتمكن من إقامة دعواه الدستورية بالشكل الصحيح لما لهذه الدعوى من أهمية في إقرار الحقوق والحريات ورد الاعتداء الواقع عليها. لذلك على كل فرد يريد الطعن بالتشريعات غير الدستورية الماسة بحقوقه وحرياته أن يسلك احد الطريقين الآتين :

الفرع الأول: الدعوى المباشرة (دعوى الإلغاء)

مفادها أن يقوم صاحب الشأن المتضرر من قانون معين برفع دعوى أصلية أمام المحكمة الاتحادية العليا يطلب فيها الحكم ببطالان قانون أو نظام لمخالفته أحكام الدستور. وهذه الطريقة هي الأكثر هجومية كونها تمكن الأفراد من إقامة دعوى مباشرة أمام المحكمة الاتحادية العليا للمطالبة بإلغاء قانون ما يعارض أحكام الدستور لانتهاكه حق من الحقوق المقررة لهم دستوريا . وكان الدستور العراقي موفقا في ذلك لان حرمان المواطنين من استعمال هذا الحق يقلل من أهميته كوسيلة لحماية حقوقهم وحرياتهم الدستورية^(٤٨).

وقد بينت المادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ آلية رفع الدعوى المباشرة وبموجب هذه المادة إذا طلب مدع . الفصل في شرعية نص في قانون أو قرار تشريعي أو نظام أو تعليمات أو أمر . عليه إن يقدم الطلب بدعوى مستوفية للشروط المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ فكل دعوى يجب أن تقدم بعريضة وأن تقام الدعوى بأعتبار قيمة الطلب الأصلي يوم رفعها بصرف النظر عما يكون مستحقا قبل ذلك أو بعده من الفوائد والمصاريف والملحقات الأخرى وأن تشتمل عريضة الدعوى على اسم المحكمة التي تقام الدعوى أمامها وتاريخ تحرير العريضة واسم المدعي والمدعى عليه ولقبه ومهنته ومحل إقامته . والمحل الذي يختاره المدعي لغرض التبليغ . وبيان موضوع الدعوى مع وقائع الدعوى وأدلتها وطلبات المدعي وأسانيدها وتوقيع المدعي او وكيله. وعلى المدعي عند تقديمه العريضة أن يرفق بها نسخا بقدر عدد المدعى عليهم وقائمة المستندات مع توقيعه على كل ورقة . ولا تقبل العريضة إذا لم ترفق بها والمستندات والصور وفي حالة عدم تقديمها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ دفع الرسم . تعتبر عريضة الدعوى مبطلة بحكم القانون^(٤٩).

كما يلزم إن تقدم الدعوى بواسطة محام ذي صلاحية مطلقة أي انه يتمتع بصلاحيه ممارسة المحاماة بصورة مطلقة أمام جميع المحاكم وذلك بموجب قانون المحاماة العراقي المرقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥^(٥٠) . فإذا أقيمت الدعوى من المدعي بصفته الشخصية ولم تقدم بواسطة محامي فأنها ترد لمخالفتها أحكام المادة (٢٠) من النظام الداخلي

للمحكمة ولا يصح الأمر بتوكيل محامي بعد إقامة الدعوى وتقديمها للمحكمة^(٥١). كما اشترطت المادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة بأن تتوافر في الدعوى شروط هي:

١- إن تكون للمدعي في موضوع الدعوى مصلحة حالة ومباشرة ومؤثرة في مركزه القانوني أو المالي أو الاجتماعي . فالمصلحة شرط عام لقبول الدعاوي بحسب قواعد التقاضي. ويقصد بالمصلحة المنفعة التي يمكن إن يحصل عليها رافع الدعوى في حالة صدور الحكم فيها لمصلحته^(٥٢). وبذلك ترد الدعوى إذا لم تتوافر لدى الطاعن مصلحة في رفع الدعوى^(٥٣). ويشترط في المصلحة إن تكون شخصية ومباشرة أي إن يكون الطاعن في مركز قانوني خاص مميّز عن سائر الأفراد. بحيث يؤثر القرار المطعون فيه بالإلغاء على مركزه القانوني تأثيراً مباشراً^(٥٤). ويجب إن تكون المصلحة حالة ومؤكدة ويتحقق ذلك عندما يحصل ضرر حال بمصلحة الطاعن المادية أو الأدبية^(٥٥).

٢- أن يقدم المدعي الدليل على إن ضرراً واقعياً قد لحق به من جراء التشريع المطلوب إلغاؤه أي أنه يجب أن لا يكون الضرر نظرياً أو مستقبلياً أو مجهولاً. وإذا لم يثبت تضرر المدعي من التشريع فأن خصومته في الدعوى غير متحققة ومنتفية لذلك ترد المحكمة الدعوى^(٥٦). كما يجب إن يكون الضرر مباشراً ومستقلاً بعناصره . أي إن التشريع هو المتسبب الوحيد بالضرر للطاعن. بالإضافة إلى إن الضرر يمكن إزالته إذا ما صدر حكم بعدم شرعية التشريع المطلوب إلغاؤه .

٣- ألا يكون المدعي قد استفاد بجانب من النص المطلوب إلغاؤه . فإذا كان المدعي قد استفاد بجانب من النص وفي نفس الوقت سبب الجزء الآخر من النص ضرراً له فلا يجوز له في هذه الحالة الطعن بالقانون والمطالبة بإلغاؤه وإلا فإن المحكمة ترد الدعوى^(٥٧).

٤- أن يكون النص المطلوب إلغاؤه قد طبق على المدعي فعلاً " أو يراد تطبيقه عليه . وبالاستناد إلى عبارة يراد تطبيقه عليه نتوصل إلى أن المشرع العراقي اخذ بالضرر الاحتمالي. ألا أن ذلك يتناقض مع الشرط السابق الذي يتطلب أن لا يكون الضرر مستقبلياً^(٥٨).

ومن خلال استطلاع قرارات المحكمة الاتحادية العليا يلاحظ أن تحقق الشروط التي جاءت في المادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة في الضرر أمر في غاية الصعوبة . واغلب الدعاوى التي قدمت للمحكمة بهذا الشأن تم ردها لعدم استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية في تلك الدعاوى^(٥٩). لذلك ندعو المشرع العراقي إلى تبسيط وتبسيط إجراءات التقاضي أمام المحكمة الاتحادية لضمان وصول الأفراد إلى المحكمة دون التخوف من تلك الشروط من أجل وقف أي انتهاك لأحد الحقوق أو الحريات .

الفرع الثاني: الدفع بعدم الدستورية

وتسمى الدعوى غير المباشرة وفيها يفترض أن توجد دعوى عادية مرفوعة أمام محكمة جنائية أو مدنية أو إدارية . ويوجد قانون معين يراد تطبيقه على هذه الدعوى فيدفع أحد الخصوم بعدم دستورية نص في القانون أو قرار تشريعي أو نظام . فإذا وجدت محكمة الموضوع إن الدفع جدي تقبل الدعوى وترسلها مع المستندات

الى المحكمة الاتحادية العليا للبت في الدفع بعدم الشرعية وتتخذ قراراً باستخار الدعوى الأصلية للنتيجة ، أي حتى صدور قرار من المحكمة الاتحادية ، أما إذا رفضت محكمة الموضوع الدفع بحجة عدم جدية الدفع يكون قرارها بالرفض قابلاً للطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا^(١٠) .

يلاحظ إن قانون المحكمة الاتحادية العليا لم يحدد المدة التي يمكن من خلالها ممارسة الحق في الطعن بعدم دستورية قانون أو نظام ما ، وعدم النص على المدة التي يمكن خلالها الطعن بعدم الدستورية يترتب عليه آثار سلبية وكان الأولى تحديد مدة الطعن بوضوح لتحقيق الاستقرار في المراكز القانونية وعدم ترك المنازعات قائمة الى ما لا نهاية^(١١) . كما إن تحديدها يعطي المحكمة رؤية واضحة لتحقيق من جدية الطعن^(١٢) . وعليه فان عدم تحديد الفترة الزمنية التي يمكن خلالها الطعن بعدم دستورية النص التشريعي يعتبر خللاً واضحاً يجب على المشرع تلافيه عند سن قانون المحكمة الاتحادية الجديد.

الخاتمة

من خلال البحث في موضوع ضمانات ممارسة الحقوق والحريات في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١- اخذ الدستور العراقي بمبدأ الاختصاص التشريعي في تنظيم الحقوق والحريات فقد وردت الحقوق والحريات العامة وضماناتها في متن الدستور النافذ ثم أجاز تنظيم بعض الحقوق والحريات بقانون ، باعتباره عملاً صادراً من الهيئة ممثلة السيادة العامة . إلا أن الدستور اختتم الباب الثاني بالمادة (٤٦) التي أجازت للسلطات التدخل لتنظيم الحقوق والحريات لذلك نقترح تعديل نص المادة (٤٦) من الدستور حتى لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور أو تحديدها إلا بقانون يضمن لجميع الأفراد حقوقهم وحرياتهم دون أن يترك للسلطات الأخرى مجالاً يمكن أن يؤثر على الحقوق والحريات ، وذلك يجعل التشريع الأداة الوحيدة المختصة بتنظيم الحقوق والحريات مما يلزم البرلمان المنتخب بتنظيمها بشكل كامل . ويشكل حاجزاً يمنع التشريع الفرعي من المساس بها.

٢- يتمتع التشريع بخصائص عدة تميزه عن التشريع الفرعي وتجعله يسمو عليه فهو يصدر عن البرلمان المنتخب من قبل الشعب صاحب الحقوق والحريات، كما أن التشريع يتميز بالعمومية ليطبق على أشخاص وحالات غير معينين فيوفر العدل والاستقرار في المجتمع ، فضلاً عن أن التشريع يصدر بعد إجراءات معينة من اقتراح ومناقشة ومداولة وتصويت أما التشريع الفرعي فهو صادر عن السلطة التنفيذية وهو لا يمر بما يمر به التشريع من إجراءات ويمتاز بسرعة سنه وإصداره وسريته. لذلك يجب أن يكون التشريع هو المصدر الوحيد الذي ينفرد بتنظيم الحقوق والحريات العامة وتحديد ضوابطها ولا يترك التنظيم لأداة أدنى من القانون لمنع تدخل السلطة التنفيذية في مجال الحقوق والحريات العامة.

٣- أن مجرد إقرار الحقوق والحريات العامة في الدستور وتنظيمها بواسطة التشريع في الحقيقة هو غير كافٍ لحماية الحقوق والحريات ما لم يكن للفرد وسائل كفيلة باحترامها ، وذلك يتحقق بوجود قضاء مستقل ومحايـد وقادر على الحكم بعدم دستورية القوانين والأنظمة المخالفة للدستور والتي تتضمن انتهاكا للحقوق والحريات العامة المكفولة دستورياً ، وقد منح الدستور العراقي للأفراد حق مخاصمة القانون الماس بجوهر هذه الحقوق والحريات من خلال الطعن بدستورية القوانين والأنظمة النافذة بدعوى أصلية مباشرة ترفع أمام المحكمة الاتحادية العليا أو تقديم الطعن الى المحكمة المقامة أمامها الدعوى والأخيرة ترفع الطلب الى المحكمة الاتحادية العليا للبت في الدفع بعدم الشرعية ، فالمحكمة الاتحادية وفق الدستور هي الهيئة القضائية التي تتولى مهمة الرقابة على دستورية القوانين ، وقد لعبت دوراً مهماً في الرقابة على دستورية القوانين وألغت كثير من القوانين والأنظمة غير الدستورية ، فوجود هذه المحكمة أمراً لا بد منه ولا غنى عنه من أجل حماية الحقوق والحريات العامة فهي مرجع كل من لحقه ضرر أو اعتداء على حقوقه وحرياته من قانون أو نظام أو قرار غير دستوري ، على أن يكون كل فرد على معرفة بحقوقه وضمائنها وحدودها ليدافع عنها وفق النصوص القانونية، مما يكون رأياً عاماً ناضجاً يساهم في بناء الدولة الدستورية من خلال حماية حقوقه وحرياته من جانب وإسناد المحكمة الدستورية العليا وأحكامها من جانب آخر.

٤- من أجل توفير الحماية اللازمة للحقوق والحريات ندعو المشرع العراقي الى ضرورة الإسراع بسن قانون المحكمة الاتحادية على أن يحدد هذا القانون المدة اللازمة للطعن بدستورية قانون أو نظام نافذ، كما ندعو المشرع العراقي الى منح المحكمة الاتحادية العليا وبنص صريح الحق بالطعن بالقوانين والأنظمة من تلقاء نفسها ، فضلاً عن التأكيد على اختصاصها الشامل بالرقابة على كل تشريع أو نظام سواء كان صادراً من سلطة اتحادية أم من سلطة محلية.

أشارت المادة (٩٢) الى أن المحكمة الاتحادية العليا تتكون من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي ، وفقهاء القانون ، يحدد عددهم وتنظم طريقة اختيارهم ، وعمل المحكمة بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب ، لذلك نقترح تعديل نص المادة (٩٢/ثانياً) إذ يجب أن يحدد عدد أعضاء هيئة المحكمة والشروط الواجب توفرها فيهم، ومدة عضويتهم بالدستور دون أن يترك هذا الأمر لمجلس النواب لما لهو من تأثير على المحكمة وما يصدر منها من أحكام وقرارات مما يؤثر على دورها في حماية الدستور والحقوق والحريات.

الهوامش

- (١) د. ثروت عبد العال . الحماية القانونية للحريات العامة بين النص والتطبيق . دار النهضة العربية . القاهرة . ط ٢ . ٢٠٠٤ . ص ١٠٩ وما بعدها .
- (٢) د. بدرية جاسر الصالح . التشريع الحكومي في الكويت حالاته قيوده خضوعه لرقابة المحكمة الدستورية . بحث منشور في مجلة الحقوق . مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت . السنة التاسعة عشرة . العدد الثاني . ١٩٩٥ . ص ٤٥ .
- (٣) د. محمد حسين منصور . المدخل الى القانون . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت . ط ١ . ٢٠١٠ . ص ١١٥ .
- (٤) د. عوض احمد الزغبى . المدخل الى علم القانون . اثره للنشر والتوزيع . الاردن . ط ١ . ٢٠١٠ . ص ١٠٧ .
- (٥) قرار المحكمة الاتحادية رقم ٥٧ / اتحادية / ٢٠١١ في ١٨ / ١٠ / ٢٠١١ . وقرارها المرقم ٢١ / اتحادية / ٢٠١٥ في ١٤ / ٤ / ٢٠١٥ . وقرارها رقم ٣٩ / اتحادية / ٢٠٠٨ في ١٢ / ١ / ٢٠٠٩ .
- (٦) نصت المادة (٦٠) من الدستور العراقي على انه (أولا: مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء . ثانيا: مقترحات القوانين تقدم من عشرة من أعضاء مجلس النواب او من إحدى لجانه) .
- (٧) د. دانا عبد الكريم سعيد . دور البرلمان في الأنظمة البرلمانية المعاصرة . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت . ط ١ . ٢٠١٣ . ص ٩٠ .
- (٨) المادة (٧٣/ثالثا) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ . وفيما يتعلق بحق الاعتراض على القوانين فأن رئيس الجمهورية لا يمتلك هذا الحق إذ لم يرد هذا الاختصاص ضمن صلاحياته المنصوص عليها في المادة (٧٣/ثالثا) من الدستور وكان هذا الاختصاص قد منح لمجلس الرئاسة المشكل بموجب المادة (١٣٨) من الدستور حصرا ولدورة انتخابية واحدة . استنادا الى ما جاء بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ٢٨ / اتحادية / ٢٠١٢ الصادر في ٣٠ / ٥ / ٢٠١٢ .
- (٩) محمود عاطف البنا . حدود سلطة الضبط الاداري . بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد . العددان الثالث والرابع . السنة الثامنة والاربعون . مطبعة جامعة القاهرة . مصر . ١٩٨٠ . ص ٥١ . د. فاروق عبد البر . دور المحكمة الدستورية المصرية في حماية الحقوق والحريات . بدون ذكر مكان الطبع . ٢٠٠٤ . ص ٢٥٣ .
- (١٠) د. حمدي عطية مصطفى . حماية حقوق الانسان وحرياته العامة الاساسية في القانون الوضعي والفقه الاسلامي . دار الفكر الجامعي . الاسكندرية . ط ١ . ٢٠١٠ . ص ١٨١ .

- (١١) د.نعيم عطية . في النظرية العامة للحريات الفردية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٧٧.
- (١٢) نصت المادة (٥) من قانون الانتخاب العراقي المرقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣) يشترط في الناخب أن يكون أولا: عراقي الجنسية، ثانيا: كامل الأهلية، ثالثا: اتم الثامنة عشر من عمره في السنة التي تجري فيها الانتخابات ، رابعا: مسجلا في سجل الناخبين هذه القاعدة العامة تنطبق على كل عراقي من ذكر وانثى اتم سن الثامنة عشر من عمره متمتع بقواه العقلية ومسجلا في سجل الناخبين.
- (١٣) عبد الباقي البكري وزهير البشير ، مدخل لدراسة القانون ، شركة العاتك لصناعة الكتب ، القاهرة ، دون ذكر سنة الطبع، ص٣٥.
- (١٤) د. نبيل ابراهيم سعد ود.محمد حسن قاسم، المدخل الى القانون ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص٤١.
- (١٥) د.طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الادارة للقانون، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٥٣، ص٥.
- (١٦) د.حمدي عطيه ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ و١٨١.
- (١٧) د.محمد المجذوب ، النظرية العامة لحقوق والحريات ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٦.
- (١٨) عبد الباقي البكري وزهير البشير، مصدر سابق ، ص٩٤.
- (١٩) د.نجيب خلف احمد ود.محمد علي جواد كاظم ، القضاء الإداري ، الجامعة المستنصرية ، كلية القانون، ٢٠١٠، ص١
- (٢٠) د.عوض احمد الزعبي، مصدر سابق، ص١١٦.
- (٢١) د.نجيب خلف احمد ود.محمد علي جواد كاظم ، مصدر سابق، ص١٤.
- (٢٢) د.عوض احمد الزعبي، مصدر سابق، ص١١٧.
- (٢٣) د.ماهر صالح علاوي ، القرار الإداري ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص٣٠.
- (٢٤) د.سامي جمال الدين ، الرقابة على اعمال الادارة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بلا سنة طبع، ص٤٦-٤٧.
- (٢٥) د.علاء عبد الحسن العنزي، التشريع المحلي في القانون العراقي ، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة بابل ، العدد الثالث، السنة السابعة ، ٢٠١٥، ص٢٢٦.
- (٢٦) د. عيد احمد الغفول ، فكرة عدم الاختصاص السلبي للمشرع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٣، ص٨٠.

- (٢٧) د. نعيم عطية ، مصدر سابق ، ١٧٨ .
- (٢٨) د. راغب جبريل خميس. الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٦١ .
- (٢٩) د. نعيم عطية ، مصدر سابق ، ص ١٧٨ .
- (٣٠) د. نعيم عطية ، مصدر سابق ، ص ١٧٨ .
- (٣١) د. عيد احمد الغفول ، مصدر سابق ، ص ٧١ .
- (٣٢) د. محمد علي سويلم ، الرقابة على دستورية القوانين وتطور الانظمة الدستورية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ص ١٥٠ .
- (٣٣) د. خيرى احمد الكباش ، اصول الحماية القانونية لحقوق الانسان ، الفتح للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠ . د. منذر الشاوي ، دولة القانون ، مكتبة الذاكرة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ٥٢ .
- (٣٤) د. ثروت عبد العال ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .
- (٣٥) د. محمد علي سويلم ، مصدر سابق ، ص ٤٠٠ .
- (٣٦) د. عبد العزيز محمد سالمان ، طرق تحريك الدعوى الدستورية ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني <http://www.adelamer.com> ، ص ١ .
- (٣٧) د. عامر زغير محيسن ، د. كمال جواد كاظم ، حيدر عرس عفن ، الحق في اللجوء الى القاضي الاداري ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة الكوفة ، العدد السابع والعشرين ، السنة التاسعة ، ٢٠١٦ ، ص ٢٢٩ نقل عن:
- N.molfessis, Le conseil constitutionnel et le droit prive, LGDJ, paris, 1997, n292
- (٣٨) المصدر السابق ، ص ٢٣٠ ، نقل عن:
- Garrido, Le droit daces au juge administrative. Enjeux, progress et perspectives, these en doctorate ,University Bordeaux IV, 2005, p.58.
- (٣٩) د. نجيب احمد عبد الله ، ضمانات استقلال القضاء ، منشورات المكتب الجامعي ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٠ .
- (٤٠) د. عبد العزيز محمد سالمان ، مصدر سابق ، ص ٢ .
- (٤١) د. ماهر صالح علاوي ود. رعد ناجي الجدة ود. رياض عزيز هادي ، حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية ، بدون ذكر اسم المطبعة ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٩ .
- (٤٢) د. احمد فتحي سرور ، القانون الجنائي الدستوري ، دار الشروق ، مصر ، ط ٢ ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٤ .
- (٤٣) د. محمود عاطف البنا ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .
- (٤٤) المادة (٤٤) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ .

- (٤٥) د.علي هادي عطية الهلالي. النظرية العامة في تفسير الدستور واتجاهات المحكمة الاتحادية العليا. بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٠٧.
- (٤٦) د.حميد حنون خالد. مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق. مكتبة السنهوري، بيروت، ط ١، ٢٠١٢، ص ٣٨٩.
- (٤٧) قرار المحكمة الاتحادية العليا بالرقم ٤/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢٠٠٧/٧/٢، وقرارها بالرقم ٣٤/اتحادية/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/١١/٢٤، وقرارها بالرقم ١١/اتحادية/٢٠١٠ في ٢٠١٠/٦/١٤، وقرارها بالرقم ١٢/اتحادية/٢٠١٠ في ٢٠١٠/٦/١٤، وقرارها بالرقم ٢٤/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٠١٣/٥/٦.
- (٤٨) د.محمد علي سويلم، مصدر سابق، ص ٤٥٨.
- (٤٩) المواد (٤٤، ٤٦، ٤٧) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩.
- (٥٠) م (٢١) من قانون المحاماة المرقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل.
- (٥١) قرار المحكمة الاتحادية العليا بالرقم ٣/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢٠٠٧/٧/٢، وقرارها بالرقم ١١٥/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٠١٤/٢/٢٥، وقرارها بالرقم ١٠٨/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٠١٤/٥/٥.
- (٥٢) د.ماجد راغب الحلو، الدعاوي الإدارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٦٥.
- (٥٣) قرار المحكمة الاتحادية العليا بالرقم ٣٣/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢٠٠٨/٣/١٠، وقرارها بالرقم ٥٦/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٠١٣/٨/٢٨.
- (٥٤) د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، دعوى إلغاء القرار الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٦١٨. وما تجدر الإشارة اليه ان المحكمة الاتحادية في قرارها المرقم ٨٧/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٠١٣/٩/١٦ اخذت بنظر الاعتبار المصلحة العامة ايضا بالرغم من دفع وكيل المدعى عليه على عدم وجود مصلحة للمدعى اذ وجدت المحكمة ان المدعى وهو عضو في مجلس النواب وهو يمثل مجموع الشعب العراقي استنادا الى احكام المادة (٤٩/اولا) من الدستور وان القانون موضوع الطعن قانون عام يخص المصلحة العامة فيكون الطعن بعدم الدستورية مسألة تخص العراقيين جميعا وبمثلهم نواب الشعب ومنهم المدعى استنادا الى احكام المادة (٩٣/ثالثا) من الدستور لذا قررت قبول المحكمة الدعوى.
- (٥٥) د. مازن ليلو راضي، القضاء الإداري، دون ذكر مكان الطبع، ٢٠٠٩، ص ٢٠٤.
- ان المصلحة المؤكدة تختلف عن المصلحة المحتملة وتكون المصلحة محتملة عندما لا يكون الضرر واقعا فعلا على الطاعن وانما يحتمل وقوعه وقد استقر القضاء الإداري على كفاية المصلحة المحتملة اذا كان احتمال حدوث الضرر بمركز الطاعن يبدو قويا ومتوقعا ومن شأنه ان يشكل تهديدا

لصاحب الشأن. ولما كانت المصلحة المحتملة معترف بها في الدعاوي العادية فمن باب أولى أن يعترف بها في الدعوى الدستورية لأنها دعوى موضوعية تستهدف تحقيق المصلحة العامة. د.ماجد راغب الحلو، مصدر سابق، ص ٧١.

- (٥٦) قرار المحكمة الاتحادية العليا بالرقم ٣٦/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢١/٤/٢٠٠٨.
- (٥٧) قرار المحكمة الاتحادية العليا بالرقم ١/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢/٧/٢٠٠٧ وقرارها بالرقم ٣١/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢١/٤/٢٠٠٨ وقرارها بالرقم ٥٤/اتحادية/٢٠١٠ في ١٥/٩/٢٠١٠.
- (٥٨) د.غازي فيصل مهدي، المحكمة الاتحادية العليا ودورها في ضمان مبدأ المشروعية، موسوعة الثقافة القانونية، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٥٦.
- (٥٩) قرار المحكمة الاتحادية العليا بالرقم ١/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢/٧/٢٠٠٧ وقرارها بالرقم ٣/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢/٧/٢٠٠٧ وقرارها بالرقم ٣١/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢١/٤/٢٠٠٨ وقرارها بالرقم ٣٣/اتحادية/٢٠٠٧ في ١٠/٣/٢٠٠٨ وقرارها بالرقم ٣٦/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢١/٤/٢٠٠٨ وقرارها بالرقم ٥٤/اتحادية/٢٠١٠ في ١٥/٩/٢٠١٠ وقرارها بالرقم ١١٥/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٥/٢/٢٠١٣ وقرارها بالرقم ١٠٨/اتحادية/٢٠١٣ في ٥/٥/٢٠١٣ وقرارها بالرقم ٥٦/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٨/٨/٢٠١٣.
- (٦٠) م (٤) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥.
- (٦١) د.جيب خلف احمد، د. محمد علي جواد كاظم، مصدر سابق، ص ١٤١.
- (٦٢) د.عبد العزيز محمد سلمان، رقابة دستورية القوانين، دار الفكر العربي، ١٩٩٥، ص ٣١٨.

المصادر

- ١- د. احمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، مصر، ط ٢، ٢٠٠٢.
- ٢- د.حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بيروت، ط ١، ٢٠١٢.
- ٣- د.خيري احمد الكباش، اصول الحماية القانونية لحقوق الانسان، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
- ٤- د.دانا عبد الكريم سعيد، دور البرلمان في الأنظمة البرلمانية المعاصرة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط ١، ٢٠١٣.
- ٥- د.راغب جبريل خميس، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٩.

- ٦- د.سامي جمال الدين ، الرقابة على أعمال الإدارة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بلا سنة طبع.
- ٧- عبد الباقي البكري وزهير البشير ، مدخل لدراسة القانون ، شركة العاتك لصناعة الكتب ، القاهرة ، دون ذكر سنة الطبع.
- ٨- د.عبد الحفيظ الشيمي ، القضاء الدستوري وحماية الحريات الاساسية في القانون المصري والفرنسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١.
- ٩- د.عبد العزيز محمد سلمان ، رقابة دستورية القوانين ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٥.
- ١٠- د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة ، دعوى الغاء القرار الاداري ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨.
- ١١- د. عوض احمد الزغبى ، المدخل الى علم القانون ، اثره للنشر والتوزيع ، الاردن ، ط ١ ، ٢٠١٠.
- ١٢- د. عيد احمد الغفول ، فكرة عدم الاختصاص السلبي للمشرع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٣.
- ١٣- د.غازي فيصل مهدي ، المحكمة الاتحادية العليا ودورها في ضمان مبدأ المشروعية ، موسوعة الثقافة القانونية ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠٠٨.
- ١٤- د. فاروق عبد البر ، دور المحكمة الدستورية المصرية في حماية الحقوق والحريات ، بدون ذكر مكان الطبع ، ٢٠٠٤.
- ١٥- د.ماجد راغب الحلو ، الدعاوي الادارية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤.
- ١٦- د. مازن ليلو راضي ، القضاء الاداري ، دون ذكر مكان الطبع ، ٢٠٠٩.
- ١٧- د.ماهر صالح علاوي ، القرار الاداري ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩١.
- ١٨- د.ماهر صالح علاوي ود.رعد ناجي الجدة ود.رياض عزيز هادي ، حقوق الانسان والطفل والديمقراطية ، بدون ذكر اسم المطبعة ، ٢٠٠٩.
- ١٩- د.محمد حسين منصور ، المدخل الى القانون ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠١٠.
- ٢٠- د.محمد علي سويلم ، الرقابة على دستورية القوانين وتطور الانظمة الدستورية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٣.
- ٢١- د. منذر الشاوي ، دولة القانون ، مكتبة الذاكرة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ٥٢.
- ٢٢- د. نبيل ابراهيم سعد ود.محمد حسن قاسم ، المدخل الى القانون ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٧.
- ٢٣- د.نجيب خلف احمد ود.محمد علي جواد كاظم ، القضاء الاداري ، الجامعة المستنصرية ، كلية القانون ، ٢٠١٠.

البحوث :

- ١- د.بدرية جاسر الصالح ، التشريع الحكومي في الكويت حالاته قيوده خضوعه لرقابة المحكمة الدستورية ، بحث منشور في مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، السنة التاسعة عشرة ، العدد الثاني ، ١٩٩٥ .
- ٢- د.عامر زغير محيسن ، د.كمال جواد كاظم ، حيدر عرس عفن ، الحق في اللجوء الى القاضي الإداري ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة الكوفة ، العدد السابع والعشرين ، السنة التاسعة ، ٢٠١٦ .
- ٣- د.علاء عبد الحسن العنزي ، التشريع المحلي في القانون العراقي ، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة بابل ، العدد الثالث ، السنة السابعة ، ٢٠١٥ .
- ٤- د. محمود عاطف البنا ، حدود سلطة الضبط الإداري ، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد ، العددان الثالث والرابع ، السنة الثامنة والأربعون ، مطبعة جامعة القاهرة ، مصر ، ١٩٨٠ .

الدراسات والقوانين والأنظمة :

- ١- قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل .
- ٢- قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل
- ٣- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .
- ٤- قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .
- ٥- النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ .
- ٦- قانون الانتخاب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ .

المجموعات القانونية :

قرارات المحكمة

- ١- قرار المحكمة الاتحادية العليا بالرقم ١/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢٠٠٧/٧/٢ .
- ٢- قرارها بالرقم ٣/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢٠٠٧/٧/٢ .
- ٣- قرارها بالرقم ٣١/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢٠٠٨/٤/٢١ .
- ٤- قرارها بالرقم ٣٣/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢٠٠٨/٣/١٠ .
- ٥- قرارها بالرقم ٣٦/اتحادية/٢٠٠٧ في ٢٠٠٨/٤/٢١ .
- ٦- قرارها بالرقم ٣٤/اتحادية/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/١١/٢٤ .
- ٧- قرارها بالرقم ٣٩/اتحادية/٢٠٠٨ في ٢٠٠٩/١/١٢ .
- ٨- قرارها بالرقم ١١/اتحادية/٢٠١٠ في ٢٠١٠/٦/١٤ .
- ٩- قرارها بالرقم ١٢/اتحادية/٢٠١٠ في ٢٠١٠/٦/١٤ .

- ١٠- قرارها بالرقم ٥٤/اتحادية/٢٠١٠ في ٢٠١٠/٩/١٥.
- ١١- قرارها رقم ٥٧/اتحادية/٢٠١١ في ٢٠١١/١٠/١٨.
- ١٢- قرارها بالرقم ١١٥/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٠١٣/٢/٢٥.
- ١٣- قرارها بالرقم ١٠٨/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٠١٣/٥/٥.
- ١٤- قرارها بالرقم ٥٦/اتحادية/٢٠١٣ في ٢٠١٣/٨/٢٨.
- ١٥- وقرارها المرقم ٢١/اتحادية/٢٠١٥ في ٢٠١٥/٤/١٤.

مواقع الانترنت :

- ١- موقع المحكمة الاتحادية العليا العراقية .
- ٢- د.عبد العزيز محمد سلمان ، طرق تحريك الدعوى الدستورية ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني <http://www.adelamer.com>